كبرى الفصائل بالغوطة الشرقية.. تعود للاقتتال

النظام السوري يبدأ «تجويع» درعا.. والمعارضة تستعد للمواجهة

قصف على دير الزور

مسلحون يجوبون شوارع سوريا

■ المرصد : مقتل 7 مدنيين بقصف لـ «داعش» في دير الزور
■ أهالي القابون يصلون لمخيم مؤقت في إدلب بعد تهجيرهم

دمشق – «وكالات» : أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بإصابة 20 مقاتلاً جراء تجدد الاشتباكات أمس الإثنين، بين كبرى فصائل غوطة دمشق الشرقية.

وقال المرصد، في بيان صحفي أمس الإثنين، إن الاشتباكات العنيفة لاتزال متواصلة بين مقاتلي «فيلق الرحمن» و«هيئة تحرير الشام» من جهة، و«جيش الإسلام» من جهة أخرى، على محاور في أطراف بيت سوى والأفتريس والأشعري بغوطة دمشق الشرقية.

وأشار إلى أن الاشتباكات تترافق مع دوي انفجارات ناجم عن استهدافات متبادلة بين طرفي الاقتتال.

وأكدت مصادر أهلية أن الاقتتال العنيف خلق توتراً مترافقاً مع استياء لدى أهالي الغوطة الشرقية وبخاصة المناطق القريبة من محاور القتال، وسط مخاوف من تطور الاقتتال وتسببه بسقوط خسائر بشرية في صفوف الطرفين.

وقتل حوالي 500 مقاتل من الطرفين، بالإضافة لمئات الأسرى والجرحى جراء اقتتال اندلع بينهما أواخر أبريل الماضي، حسبما أفاد المرصد السوري.

ويعد «جيش الإسلام» أحد أكبر جماعات المعارضة المسلحة وهو المهيمن على الغوطة الشرقية، وقتل قائده زهران علوش في ضربة جوية في ديسمبر 2015.

بينما «هيئة تحرير الشام» تحالف فصائل تم تشكيله في يناير الماضي ويضم «جبهة فتح الشام» المعروفة سابقاً (جبهة النصرة) المرتبطة بتنظيم القاعدة.

من جانب آخر يبدو أن درعا «مهد الثورة» السورية، على موعد مع التهجير القسري على يد قوات النظام وميليشياته، إذ بدأ بإشهار سلاح «التجويع والحصار» ضد المدينة، كاستكمال لأسلوب دأب على استخدامه بعد النار ومختلف أنواع الأسلحة التي يضرب بها المدنيين في المدن السورية، لإجبار الأهالي ومقاتلي المعارضة على الخروج من مناطقهم إلى الشمال، سعياً لتحقيق مخطط إيران بالتغيير الديمغرافي في سوريا.

وبحسب تقرير، نشرته الهيئة السورية للإعلام التابعة للمعارضة، في اليومين الأخيرين، «بدأت قوات الأسد بجمركة طعام أطفال درعا، من خلال معبر «خربة غزالة» الذي يقع على الطريق الدولي دمشق - درعا، ويفصل بين المناطق المحررة وتلك المحتلة من قوات الأسد، إضافة إلى قيام النظام بإحراق مساحات واسعة من محاصيل القمح في محيط المدينة».

ويقول محللون إن «المعبر يهدف إلى بدء مسلسل التجويع ضد الأهالي في درعا بعد النار، بمقابل تدعيم خزينة الأسد المنهارة اقتصادياً، وضرب الحاضنة الشعبية للجيش الحر، من خلال الإيحاء بأن وجوده في المناطق المحررة هو سبب المعاناة، إضافة إلى إحداث فتنة بين فصائل المعارضة المجيطة بالمعبر وصولاً للتهجير القسري، تنفيذاً لمخطط إيران الديمغرافي».

ومن جهة أخرى، يشير المعبر (خربة غزالة) إلى نية روسية لإنشاء موطئ قدم لها في الجنوب، بعد توطيد نفوذها في الساحل غرباً، وفي حلب شمالاً، حيث تزامن ذلك مع توجه وفد عسكري روسي إلى السويداء، وبحث إنشاء مليشيات عسكرية تابعة له، وفق ما كشفت مصادر ميدانية.

وأضاف التقرير أن «الجيش الحر رد على تحركات النظام الأخيرة، ومخططه الهادف لحصار أهالي درعا، بإعلانه معبر (خربة غزالة) منطقة عسكرية، واستهدافه بالأسلحة الثقيلة، معتبراً أنه «يمثل نواة تقسيم وفصل بين مناطق سيطرة النظام والمناطق المحررة».

فيما استقدمت هيئة تحرير الشام قيادات إلى درعا، وفقا لما أوردته شبكة «شام» الإخبارية، اليوم الإثنين، مشددة على أن «الهدف هو مواصلة المعارك الدائرة في حي المنشية، و فتح مزيد من المعارك ضد الأسد وحلفائه».

وكشفت شبكة «شام»، في تقرير خاص لها، السبت، عن وصول طاقم إداري وعسكري كامل مشكل من قادة عسكريين وميدانيين وشرعيين بقدر عددهم بـ30 شخصا قبل 10 أيام، وهم الآن في منطقة اللجاة شمال درعا.

واعتبر مدير العلاقات الإعلامية في هيئة تحرير الشام أن «الجبهة الجنوبية لها أهمية كبيرة»، مشدداً على أن «المعارك التي فتحت في المنشية لن تتوقف حتى تحريره بالكامل»، وأكد أنه «سيكون من مهام القياديين الذين وصلوا إلى درعا التجهيز لعمليات جديدة تقض مضاجع النظام المجرم على مختلف الجبهات في أنحاء التراب السوري وداخل مناطق سيطرته».

من جهة أخرى قال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن قصفاً عنيفاً لتنظيم داعش أسفر عن مقتل سبعة أشخاص على الأقل في مدينة دير الزور في شرق البلاد فجر أمس الإثنين.

وأشار المرصد إلى أن التنظيم مستمر في قصف حتى اللحظة المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بالمدينة.

ويسيطر التنظيم المتشدد على معظم محافظة دير الزور فيما عدا جيب في المدينة وقاعدة جوية قريبة تسيطر عليهما القوات الحكومية.

ويحاصر المتشددون هذه المناطق منذ نحو عامين.

وتسقط الحكومة السورية وحلفاؤها الروس مساعدات من الجو بصورة منتظمة في المنطقة المحاصرة حيث يعيش حوالي 200 ألف شخص ويعانون نقصاً في الغذاء والدواء.

وتربط محافظة دير الزور بين المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في سوريا والعراق.

من ناحية أخرى وصل المدنيون السوريون، ومسلحو المعارضة المسلحة، أمس الإثنين الذين تم إجلاؤهم أمس الأحد من منطقة القابون في شمال شرق دمشق إلى مخيم مؤقت في ريف محافظة إدلب الشمالي، حيث تم تهجير أكثر من 2200 شخص من منطقة المعارضة في دمشق، مما جعل النظام أقرب إلى تعزيز سيطرته على العاصمة السورية بعد إفراغها ومحيطها من معارضيه.

وكانت بدأت عملية إخلاء حي القابون، الواقع شمال شرق دمشق من مسلحي المعارضة أمس الأحد، ما يمهد لتحقيق هدف النظام السوري بالقضاء على أي وجود مسلح في العاصمة.

وذكرت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» في وقت سابق، أنه تم إيقاف العمليات العسكرية في حي «القابون»، بعد أن أعلن المسلحون، قبولهم باتفاق يقضي برحيل عناصرهم من الحي.

ويأتي اتفاق «القابون»، بعد اتفاق مشابه هذا الأسبوع لإخلاء مناطق مجاورة في حيي برزة وتشرين الدمشقيين، اللذين تسيطر عليهما الفصائل المقاتلة منذ 2012.

لجنة حقوق الإنسان العربية تناقش التقرير الدوري الأول المقدم من قطر

الجامعة العربية

القاهرة – «وكالات» : انعقدت أعمال الدورة الـ13 للجنة حقوق الغنسان العربية، أمس الاثنين، لمناقشة التقرير الدوري الأول المقدم من دولة قطر، بحضور السفير فيصل بن عبدالله آل حتزاب رئيس وفد دولة قطر، والسفير بدر الدين علالي الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية.

وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية خلال الجلسة الافتتاحية «إن موعد انعقاد هذه الدورة في هذا الشهر فرصة للتذكير بتاريخ إقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بتونس في شهر مايو من عام 2004»، موضحا انه في «هذا الشهر أيضا تكون قد مرت تسع سنوات على تاسيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق)، والتي شهدت خلال شهر أبريل الماضي من العام الجاري انتخاب ثلاثة أعضاء جدد، مرحبا بحضورهم لهذه الدورة».

وأكد فزيع أن تواتر تقديم التقارير الأولية والدورية من جانب الدول الأطراف يعكس الثقة في المصداقية والمهنية التي تتمتع بها لجنة حقوق الإنسان العربية من جهة، ومن جهة أخرى حرص واهتمام الدول الأطراف على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والارتقاء بها.

واستعرض رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية مسيرة اللجنة قائلا: «تطور عملها في معالجة التقارير الواردة من الدول الأطراف لضمان التزام الدول بأحكام الميثاق الذي يعتبر وثيقة شاملة للحقوق والحريات بمختلف فئاتها، وتشكل الملاحظات والتوصيات الختامية التي تضعها اللجنة بعد تمام استعراض تقارير الدول الأطراف اجتهادا رصينا من أجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وبعد تقديم التقارير من الدول الاطراف واستعراضها من جانب اللجنة فرصة للدول الأطراف من أجل تقييم مدى امتثال تشريعاتها وممارستها لأحكام الميثاق، وذلك من أجل إجراء استعراض شامل للتشريعات والتدابير والسياسات، ورصد التقدم المحرز في تعزيز التمتع بالحقوق والحريات التي تضمنها الميثاق، وتحديد أوجه الصعوبات والعقبات والمعوقات التي تعترض انفاذ أحكام الميثاق».

ودعا فزيع باقي الدول العربية التي لم تصادق بعد على الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى المصادقة عليه من أجل استكمال منظومة حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، كما دعا الدول الأطراف التي لم تقدم تقاريرها الأولية أو الدورية إلى تقديم تقاريرها.

ورحب رئيس اللجنة بالسفير فيصل بن عبدالله آل حتزاب رئيس وفد قطر وأعضاء الوفد، مشيدا بحرص قطر على تقديم تقاريرها إلى لجنة الميثاق وتفاعلها المستمر مع اللجنة منذ مصادقتها على الميثاق العربي لحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن دولة قطر قدمت تقريرها الأول وتمت مناقشته عام 2013، كما قامت لجنة حقوق الإنسان العربية بعقد ورشة عمل وزيارة للكثير من الجهات والمؤسسات بدعوة من الدوحة في شهر مايو 2013، مشيرا إلى أن ما سيتم مناقشته اليوم هو التقرير الدوري الأول الذي تقدمه الدوحة.

مجلس الدولة يتحدى البرلمان ويخطر السيسي بترشيح «دكروري» منفرداً

مصر: القبض على خلية «تجسس» تابعة لـ «داعش» شمال سيناء

الجيش المصري بسيناء

القاهرة – «وكالات» : كشفت مصادر أمنية بشمال سيناء، أن قوات الأجهزة الأمنية نجحت بمعاونة قبيلة «الترابين» في القبض على أخطر خلية تجسس بسيناء، تضد تنظيم «داعش» الإرهابي، بالكثير من المعلومات الخاصة بقوات الجيش والشرطة، وتقوم برصد مختلف تحركات قوات الجيش والشرطة، وأماكن التمركز، وعدد القوات في الأكمنة المختلفة ومناطق الإرتكاز، ونقلها لقيادات التنظيم الإرهابي.

وأشارت المصادر الأمنية، إلى أن الخلية يطلق عليها اسم خلية «الرصد العسكري» معظم عناصرها من الوجوه المنضمة حديثا للتنظيم الإرهابي، ويستخدمون شفرات خاصة بهم على مواقع التواصل الاجتماعي في التواصل مع قيادات التنظيم، ويرصد عناصرها الأكمنة الأمنية، بجانب إعداد تقرير كامل عن عدد القوات بالكمين وأسلحته والمناطق التي يتم استخدامها لتنفيذ الهجوم على الكمين وتحديد الوقت المناسب لتنفيذ الهجوم.

وأضافت المصادر، أن التحقيقات الأولية كشفت أن معظم عناصر الخلية مقيمون بين الأهالي بصورة طبيعية، ومن الصعب أن يكونوا محل شك، وكان لهم دور كبير في تنفيذ العمليات الإرهابية بالعريش، وأنه تم ضبط عدد من عناصر بالخلية، ويتم حاليا لياض ملاحقة 21 آخرين.

وأكدت المصادر الأمنية، أن القوات المسلحة داهمت منطقة الجميعي، جنوب رفح، بشكل مباغت من الجهات الشرقية والشمالية والجنوبية، وتمكنت من تدمير عدد من الملاجيء التي حوت أسلحة ومهمات عسكرية وسواتر ومناظير وبنادق قنص، ومواد تدخل في صناعة العبوات الناسفة، تابعة لهذه الخلية التجسسية.

وكانت قبيلة الترابين بشمال سيناء، في بيان لها، دعت القبائل للتوحد ومواجهة خطر الإرهاب الذي يهدد الوطن، وذلك بعد اشتباكات ومواجهات نشبت الأيام الماضية بين أفراد من قبيلة وعناصر تكفيرية في منطقة البرث جنوبي مركز رفح وسقط ضحيتها قتلى ومصابين.

وأكدت القبيلة، في بيانها، أنهم «ليسوا عاجزين عن الرد بقوة على تلك التجاوزات، وأن علاقة القبائل البدوية في محافظة شمال سيناء علاقة دين ووطن ودم، لن تسقطها الأقنعة والبنادق المأجورة، أو أي جهات خارجية شغلها الشاغل تنفيذ مخططات الموساد الإسرائيلي».

وعقب إعلان بيان قبيلة الترابين خوض المعركة ضد التكفيريين، استجابت 4 قبائل و6 عائلات لتلك المبادرة المصيرية لمواجهة التكفيريين، وهي قبائل السوارکة والرميلات والتياها والفواخرية و6 عائلات من سكان مدينة الشيخ زويد ورفح والعريش، والتقوا مع رموز قبيلة الترابين، واتفقوا على التوحد فيما بينها لمواجهة العناصر التكفيرية بخطط جديدة، والتأكيد أن المنضمين من أبناء القبائل للمجموعات التكفيرية المسلحة، جميع قبائلهم وعائلاتهم منهم براء، ومؤازرة قبيلة الترابين لمنع تسلل العناصر التكفيرية لأراضيها الكائنة برفح والشيخ زويد والحسنة ونخل، واعتبار تلك المناطق هي نقاط التقاء للقبائل في معركتها القادمة ضد العناصر التكفيرية المسلحة.

من ناحية أخرى أرسل مجلس الدولة بالقاهرة، خطابا رسميا للرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، أمس الاثنين، أخطره فيه بما انتهت إليه الجمعية العمومية للمجلس، التي انعقدت السبت الماضي، بترشيح المستشار يحيى دكروري منفردا لرئاسة المجلس العام القضائي المقبل، خلفا للمستشار الدكتور محمد مسعود، الذي تنتهي ولايته في 19 يوليو المقبل، متمسكين بذلك بمبدأ الأقدمية المتعارف عليه منذ القدم، في تحد صريح لمجلس النواب المصري، وبالمخالفة لقانون الهيئات القضائية الذي تم إقراره أخيرا.

وكان مجلس الدولة أصدر بيانا صحفيا أكد فيه أن قرار ترشيح المستشار يحيى دكروري لرئاسة مجلس الدولة جاء بأغلبية أعضاء الجمعية العمومية الذين حضروا الجمعية، الخاصة بمستشاري مجلس الدولة 13 مايو 2017 ، تطبيقاً لنص القانون رقم 13 لسنة 2017 الخاص باختيار رئيس مجلس الدولة، حيث إن النص قد تطلب ترشيح ثلاثة من بين أقدم سبعة نواب لرئيس مجلس الدولة.

وبعد استعراض القانون من جانب الجمعية العمومية لمستشاري مجلس الدولة وبعد المناقشات، انتهت الجمعية بالأغلبية إلى ترشيح أقدم نواب رئيس مجلس الدولة للمستشار يحيى دكروري، النائب الأول لرئيس مجلس الدولة منفردا.

الجدير بالذكر أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أصدر قانون تنظيم تعيين رؤساء الجهات والهيئات القضائية برقم 13 لسنة 2017 ويتضمن القانون تعديلاً للقوانين الأربعة المنظمة للسلطة القضائية ومجلس الدولة والنيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة، وينص على أن يعين رئيس النيابة الإدارية ورئيس هيئة قضايا الدولة ورئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية، من بين 3 من أقدم 7 أعضاء بكل هيئة، يرشحهم المجلس الأعلى لكل هيئة فيما عدا مجلس الدولة حيث ترشحهم الجمعية العمومية لمستشاري المجلس.

من جانب آخر أدانت مصر الهجمات المتكررة على قوات الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى على مدار الأيام الماضية، مما أسفر عن مقتل 6 جنود تابعين للقوات المغربية والكمبودية المشاركة ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن مقتل وإصابة عدد آخر من المدنيين.

وأعرب المتحدث باسم الخارجية المصرية أحمد أبو زيد عن خالص التعازي لحكومات المغرب وأفريقيا الوسطى وكمبوديا ولأسر الضحايا، وأكد على وقوف مصر حكومة وشعبا مع حكومة وشعب أفريقيا الوسطى من أجل حفظ الأمن والاستقرار بالبلاد، مشيدا بالتضحيات التي تبذلها الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام.

ونوه المتحدث إلى مشاركة عناصر من القوات المسلحة والشرطة المصرية ضمن القوات الأممية في أفريقيا الوسطى، وذلك في إطار دور مصر الرائد في مجال حفظ السلم والأمن بالقارة الأفريقية.